رئيس الجمهورية في حوار مع قناة (الجزيرة) الفضائية بثته مساء أمس:

قطعنا خطوات مهمة في تنفيذ برنامجنا الانتخابي

الرئيس في حوار مع قناة الجزيرة

صنعاء / سبأ:

أكد فخامة الرئيس علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية أن المقترحات التي أعلنها مؤخرا بشان إجراء تعديلات دستورية جاءت ترجمة لما ورد في هذا الشأن في برنامجه الانتخابي الذي نال بموجبه ثقة الشعب خلال الانتخابات الرئاسية في العشرين من سبتمبر من العام الماضي.

وأوضح الرئيس في مقابلة مع قناة الجزيرة الفضائية بثتها مساء اليوم أن الشيء الجديد الذي تضمنته هذه المبادرة هو تحويل شكل النظام السياسي من نظام برلماني – رئاسي إلى نظام رئاسي .

وأكد فخامته أن هذه المقترحات مطروحة للحوار مع الأحزاب والتنظيمات السياسية ومنظمات المجتمع المدني والسلطة المحلية والبرلمان.

وقال: " في نهاية المطاف سنستشف رأي الأغلبية وسنجري التعديلات التي تشمل أكثر من مادة في الدستور، ليس فقط النظام الرئاسي أو نظام الغرفتين البرلمانية والشوروية بل أيضا توسيع صلاحيات السلطة المحلية والانتقال إلى الحكم المحلي" .

وفي رده على سؤال بشأن موقف أحزاب المعارضة التي ترى في هذه المبادرة التفافا على حوار قائم ، قال فخامة رئيس الجمهورية " هذا شأنهم ، فهم يريدون إصلاح النظام الانتخابي ويريدون نظاما برلمانيا ونظام القائمة النسبية للبرلمان، ووجهة نظرهم هذه تضمنها برنامجهم الانتخابي ، وقد طرحت للشعب خلال الانتخابات الرئاسية وحصلوا على 21 % ، فيما حصلنا ببرنامجنا الانتخابي على 77%، ونحن مسؤولون أمام الشعب ، وعلينا أن نفي له بالتزاماتنا التي تضمنها برنامجنا الانتخابي"

وأشار الرئيس إلى أن خطوات عدة أنجزت على صعيد ترجمة أهداف البرنامج الإنتخابي وفي مقدمة ذلك الأهداف ذات الصلة بمكافحة الفساد سواء من خلال إحالة العديد من المخالفين إلى نيابة الأموال العامة أو تعزيز استقلالية القضاء، وإنشاء هيئة مكافحة الفساد، وإنشاء لجنة عليا للمزايدات والمناقصات، والتي تعد من الأهداف الرئيسية في البرنامج .. أما بقية الأهداف فهي الآن في طريقها للتنفيذ سواء توسيع صلاحيات السلطة المحلية وإنشاء حكم محلي و إنشاء غرفتين لمجلسي النواب والشورى بالتساوي بين كل المحافظات .

وبشأن الجديد في جهود إنهاء فتنة التمرد في صعدة .. قال رئيس الجمهورية : " نحن علقنا العمليات العسكرية من أجل إتاحة فرصة لمساعي الأخوة في قطر لإقناع الحوثيين للتسليم بالنقاط و تطبيق الاتفاق الذي تم بحثه بيننا وبين قطر، وإذا التزموا به فلن تعود العمليات العسكرية أو تستأنف، ولن يكون هناك أي حوار مع المتمردين وليس أمامهم إلا الالتزام بتنفيذ ما تم الاتفاق عليه بيننا وبين الأخوة في قطر".

ولفت إلى أن علاقات اليمن مع كل من ليبيا وإيران استؤنفت وعاد سفيرا اليمن إلى كل من طرابلس وطهران، وقال " كان هناك نوع من العتب في إطار معلومات كانت لدينا عبرنا عن وجهة نظرنا وأخبرناهم بالطرق الدبلوماسية وتم التواصل معهم ،وتم حل تلك الإشكاليات وإن شاء الله لن تعود مرة أخرى " .

ونفى الرئيس ما أدعته بعض وسائل الإعلام عن وجود أزمة في العلاقات اليمنية السعودية.. مشيرا إلى أن تأجيل اجتماع مجلس التنسيق اليمني السعودي الذي كان مقررا إنقاده في جدة أواخر شهر رمضان الكريم، يرجع إلى ظروف الإخوة في المملكة في رمضان والتي لم تسمح لهم بأن يستقبلوا الوافدين نظرا لأدائهم مناسك العمرة فطلبوا تأجيل الاجتماع إلى الثامن من شهر شوال القادم.

فيما يلي نص الحوار :-

الإشتراكي شريك أساسي في الوحدة لكن بعض القيادات خدعته

لن نجري حواراً مع الحوثي وحوارنا مع الجانب القطري لتنفيذ الاتفاق

الجزيرة : سيدي الرئيس لو بدأنا بالمبادرة التي طرحتموها مؤخراً من أجل نظام سياسي جديد في البلد وإجراء تعديلات دستورية وخطوطها العامة التي تمثلت في نظام رئاسي في البلاد مع غرفتين للسلطة التشريعية مع تخفيض مدة الرئاسة من سبع سنوات إلى خمس سنوات وغير ذلك من التفاصيل ..لماذا هذه المبادرة ؟

– الرئيس : أولاً هي ليست مبادرة ، هذه تضمنها البرنامج الانتخابي للانتخابات الرئاسية في الـ20 من سبتمبر من العام الماضي.. الشيء الجديد هو تحويل شكل النظام من نظام برلماني رئاسي إلى نظام رئاسي هذا هو الشيء الجديد.. وتخفيض مدة الرئاسة من سبع سنوات إلى خمس سنوات لأنني كنت متمسكا بهذا الرأي عندما مددنا لمجلس النواب ست سنوات من أجل تخفيض النفقات.. ومجلس النواب قام بالتمديد للرئيس سبع سنوات،أنا كنت ضد هذا المبدأ ، الآن نعيدها مرة أخرى إلى خمس سنوات.. إنما الشيء الجديد هو النظام الرئاسي بدلاً من النظام الرئاسي البرلماني .

الجزيرة : عفواً سيدي الرئيس حتى النظام البرلماني الرئاسي كانت الأولوية للرئيس أصلا .. اليمن كأغلب الدول العربية الكلمة الأولى للرئيس.. فما بالك بالنظام الرئاسي ..؟

– الرئيس : يصبح (الخط) مطلق وبعض الصلاحيات أوسع.. لأنه حتى الآن الشعب اليمني لا يعفي الرئيس من كل صغيرة وكبيرة يحمل الرئيس كل المسؤولية فهو يتحملها وهو المسؤول أمام الشعب وهو مسؤول أمام مؤسسات الدولة بدلاً من ضياع الوقت ما بين النظام الرئاسي – البرلماني.. نحن كنا موافقين على النظام البرلماني – الرئاسي وهو شكل جيد وممتاز وهذا موجود في فرنسا وكثير من الدول أخذت بهذا الخيار، لكن طبيعة الحال المعارضة عندنا وغير المعارضة كل صغيرة وكبيرة يتحملها الرئيس إذا ارتفعت أسعار الطماطم أو إذا أرتفع سعر القمح وارتفع سعر السكر كل ذلك يحملون الرئيس مسؤوليته ولا يخاطبون الحكومة، وإذا أخذنا بهذه المبادرة فالشيء الجديد فيها هو النظام الرئاسي وهذه مسألة مطروحة للحوار.. هي مطروحة للحوار مع الأحزاب السياسية والتنظيمات ومنظمات المجتمع المدني ،والى البرلمان وإلى السلطة المحلية ويجري عليها حوار و في نهاية المطاف سنستشف رأي الأغلبية وبالتالي سنجري التعديلات أكثر من نقطة أو أكثر من محطة ليس هي النظام الرئاسي أو الغرفتين البرلمانية والشوروية بل أيضاً توسيع صلاحيات السلطة المحلية والانتقال إلى حكم محلي ، وهذه جاءت كلها في البرنامج الانتخابي أما الشيء الجديد فهو تحويل النظام من نظام برلماني – رئاسي إلى رئاسي .

الجزيرة : المعارضة تعتبر أن هذه المبادرة أو المشروع هو نوع من الالتفاف على حوار أصلا قائم الآن، وقطع خطوات بين اللقاء المشترك والحزب الحاكم ،وكأنما في هذه المبادرة تجهضون حوارا أصلا تقدم خطوات ؟

– الرئيس : أولاً نحن الذين نحاور.. لن نتحاور معهم حول ما يريدون هم، فهذه وجهة نظرهم تضمنها برنامجهم الانتخابي فهم يريدون إصلاح النظام الانتخابي ويريدون نظاما برلمانيا ونظام القائمة النسبية للبرلمان، هذا شأنهم وقد طرحت للشعب خلال الانتخابات الرئاسية وحصلوا هم على 21 في المائة وحصلنا على 77 في المائة ونحن مسؤولون أمام الشعب لابد أن نوفي بالتزاماتنا في البرنامج الانتخابي .. وتلك وجهة نظرهم، أنت لا تستطيع تفرض وجهة نظرك علي ،ولا أقدر افرض وجهة نظري على الآخر إلا في إطار وفاق واتفاق ،إذا تحاور الناس يصلون إلى نقاط اتفاق وبعض نقاط الاتفاق موجودة.. الخلاف يأتي في التفاصيل والشيطان يأتي هنا، الشيطان يأتي عندما يدخل الناس بالتفاصيل.. هناك نقاط متفق عليها.. نحن دعوناهم لحوار تعالوا اجلسوا معنا اسمعوا منا.. هم ارتكبوا خطأ فادحاً عندما لم يحضروا اللقاء وكانوا يعتقدون أن الشارع في أيديهم وهذا يسبب لهم مشاكل لقد دخلوا واهمين في الانتخابات الرئاسية معتقدين بأنهم سيكسبون الشارع وأن الشارع معهم وكانت هزيمة كبيرة بالنسبة لهم.. كذلك اليوم سينهزمون مرة أخرى نتيجة تحريضهم غير المسؤول للشارع واستغلال بعض الظروف، مثلاً استغلال ارتفاع أسعار القمح في العالم .. والشارع يدرك حقيقة هذا الأمر ويعرف أن أسباب ارتفاع أسعار المواد الغذائية محليا يرجع إلى ارتفاعها في الأسواق العالمية.. ورغم ذلك تلك القيادات ركبت موجة المتقاعدين لتحصل مشكلة، مع أنه قد تم معالجة أوضاع المتقاعدين ، وإذا بقي هناك أي أشخاص من الذين ينادون بتسوية أوضاعهم من المتقاعدين يتم معالجة أوضاعهم ، والآن أصبحت المسألة سياسية.

الجزيرة : تعتبرها حلت ؟

–الرئيس : طبعاً .

الجزيرة : لأننا هناك الآن في حديث أن ما جرى هو عملية ترقيع وليست عملية معالجة نهائية ؟

– الرئيس : نحن احتسبنا للعناصر التي تقاعدت بعد حرب صيف 94م حسبنا لهم فترة الانقطاع من 1994م إلى 2007م وجاءت لهم فترة الانقطاع ما يسمى باستحقاقاتهم للترقيات احتسبناها لهم حلينا مشكلة الذين تقاعدوا بناء على طلب منهم هم فكروا انه على ما كان يجري في الماضي التشطيري انه بعد الحرب يمكن يكون هناك في تصفيات فحبذوا أن يتقاعدوا بناءً على طلبهم فتقاعدوا بحسب طلبهم واستمرت الفترة 13 سنة.

الجزيرة : ولكن لماذا لم تعالجوها من قبل حتى لاتصل إلى الشارع أو إلى المظاهرات ورفع الشعارات ؟

– الرئيس : أتحدث لك بأنه لم تكن هناك مشكلة، كثير منهم تقاعدوا بناءً على طلب منهم بعد حرب 94 خوفاً من التصفيات الجسدية كما تعودوا في جنوب الوطن بعد كل صدام أو خلاف أو حروب أو خلاف ، داخل الحزب تحصل تصفيات أيام قحطان وأيام سالم ربيع علي أيام علي ناصر وعبدالفتاح إسماعيل يعني كانت تحصل تصفيات بالبطائق فكثير منهم حبذوا أن يذهبوا للتقاعد والبعض منهم انقطعوا.. شاهدوا الأمور هدأت والأمور مستتبة بدأوا يتراجعوا.. إننا تقاعدنا بطريقة غير قانونية .. قلنا الذين تقاعدوا بطريقة غير قانونية على الرغم من وجود طلب مكتوب منهم أرجعوهم إلى الخدمة ومن انقطع يعود .. احتسبوا لهم فترة الانقطاع من عام 94 بناء على طلبهم .. الآن انتهت القضية تقريباً .. ولكن البعض أراد أن يسيس تلك القضايا.

الجزيرة : إذا لماذا لم يعالجوها من عام 94م ؟

– الرئيس : هي كانت معالجة من خرج خرج عن قناعة فالآن عالجنا قضية المتقاعدين ، يبقى أشخاص لهم اتصالات.. وهناك بعض عناصر في الخارج يؤججوا الشارع باسم تضجيج مناطقي غير مقبول ويعتقدون أنهم يحركون الشارع في المحافظات الجنوبية.. الشارع ليس معهم .

الجزيرة : سيدي الرئيس ولكن المظاهرات كبيرة ؟

– الرئيس : هم يختارون الأسواق .

الجزيرة : لا يمكن أن تؤجج شيء إذا لم تكن هناك أرضية ؟

– الرئيس : هم يتحركون في الأسواق محل التجمعات السكانية في الأسواق يختارونها تماماً يكون معهم 400 أو 500 أو 300 شخص، من دون شك أن لديهم عناصر موتورة عناصر مأزومة بطبيعة الحال وعناصر حزبية من اللقاء المشترك التي تركب الموجة ما من شك هؤلاء الذين يركبون الموجة والذين تتحدث عنهم مستغلين غلاء الأسعار .

الجزيرة : هناك مشكلة المتقاعدين ومشكلة الأراضي، هل هناك عناصر وراءها؟

– الرئيس : لا.. هناك أفراد من الجيش الذين كانوا مع الوحدة وأفراد كانوا ضد الوحدة فحصل أن منحت أراض بعد حرب 1994م، نتجت المشكلة عندما منحت أراض لمن وقفوا مع الوحدة فحصل نزاع حول بعضها ولكننا عالجنا مشكلة الأراضي وقلنا انه يجب أن كل الناس تعطى لهم أراض الذين كانوا ضد الوحدة والذين وقفو ا في صف الوحدة في حرب94م ووقفوا مع الشرعية الدستورية وعالجنا المشكلة ونزلت لجان برئاسة نائب الرئيس وعدد من الوزراء لمعالجة هذا الأمر وتعتبر المشكلة منتهية ..

نحن مسؤولون أمام الشعب ولابد أن نفي بالتزاماتنا

أوضاع المتقاعدين تم تسييسها رغم معالجتنا لها

الجزيرة: بغض النظر عن التفاصيل؟

– الرئيس : هذه التفاصيل ضرورية من اجل أن نوضح للمستمع والمشاهد، ونخرس السنة المتسببين والراكبين للموجة بهدف إيجاد تصدع داخل الوحدة وإظهار اليمن أمام العالم، كأن هناك شيئا سيحدث فيها .. والواقع أن اليمن مستقر و آمن وموحد ولا توجد هناك أي مشكلة..

الجزيرة: بغض النظر عن هذه التفاصيل الأحداث التي جاءت على خلفية يصفها الكثير من اليمنيين بأنها أجواء احتقان .. نتيجة قضايا الغلاء والفساد وعدم الديمقراطية ؟

– الرئيس: أسألك سؤال كصحفي كيف تقول ذلك وهذا الذي تتابعه هو قمة الديمقراطية أم أنها غير ديمقراطية .. الإعتصامات قمة الديمقراطية والمقالات الصحفية قمة الديمقراطية، هل تريد معرفة أين تكمن الاحتقانات ولماذا؟ الاحتقانات لدى الحزب الاشتراكي الذي خرج من السلطة بعد أن كان شريكا ووقع على الوحدة، ثم أعلن الحرب في 94م، وأقصى من السلطة لذا هو يعاني من الاحتقان .. أما الاحتقان في الإصلاح فيعود إلى أن الإصلاح كان معنا في الائتلاف الحكومي ثم خرج منه نتيجة هزيمته في الانتخابات البرلمانية والمحلية والرئاسية، وكذا لضم المعاهد العلمية إلى الدولة بعد أن كان هناك، تعليم عام يتبع التربية والتعليم؛ وتعليم المعاهد العلمية بطريقة المعاهد العلمية؛ إذا هذا احتقان في رؤوس قيادات تأزمت نتيجة فقدان مصالحها وخروجها من السلطة سواء من الاشتراكيين أو من الإصلاح، والمحطة الثالثة احتقان الناصريين .. لماذا دخلوا في هذه الموجة؟.. هم قاموا بمحاولة انقلابية فاشلة في عام 78م، أما بالنسبة لإتحاد القوى الشعبية فهو اسم بلا جسم وهم مجموعة أشخاص دون ذكر أسمائهم عارضوا الثورة منذ بدايتها وعارضوا النظام الجمهوري وكانوا حتى معارضين لما يسمى بالنظام الأمامي الملكي، وهم يريدون ركوب الموجه فقالوا نحن نشكل القوى الثالثة ننشئ دولة إسلامية لا جمهورية ولا ملكية وكل هذه الأحزاب تشكل تكتل اللقاء المشترك.. وأزماتهم أزمة واحدة.. وهي فقدان السلطة.. الإصلاح فقد السلطة والمعاهد.. الاشتراكي خرج بسبب تصرفات بعض قياداته التي استلمت ثمن شهداء وجرحى الحرب والإضرار بالاقتصاد الوطني وخرج من السلطة .. إذا من حقهم يشكلون هذه المعارضة فقط .. والشعب في حقيقة الأمر يدرك أهدافهم فالشعب اليمني الذي يصل عدد أبنائه إلى 22 مليون شخص، يحلل ويقرأ ويعرف أين تكمن مصلحته ولو كان لدى تلك الأحزاب برنامج وفيهم خير للوطن، لكان الشعب صوت لهم في الـ20 من سبتمبر من العام الماضي في الانتخابات الرئاسية والمحلية، في الوقت الذي كنت أنا لا أريد دخول الانتخابات الرئاسية.. لكن لظروف عدم تهيئ القيادات البديلة لا في المشترك ولا في المؤتمر ، المؤتمر لم يصدق والمشترك لم يصدق.. وأضطرينا أن ندخل الانتخابات.

الجزيرة: إسمح لي فخامة الرئيس.. منذ البداية تتحدث كأن كل ما يجري في البلد نتيجته سوء تصرف هذه الجهة او بعض الأطراف؟

– الرئيس: نتيجة لاحتقان المحتقنين لخروجهم من السلطة .

الجزيرة: سيدي الرئيس.. سأعطيك بعض الأمثلة داخل الحزب الحاكم نفسه عندما يأتي نائب وقيادي من الحزب الحاكم نفسه مثل ياسر العواضي ويطالب تسليم السلطة للمؤتمر الشعبي، ويعتبر ان السلطة ليست بيد المؤتمر وان هناك حزب غير معلن يقوده الرئيس وكذا الميسري.. فهل هناك أزمة حتى...؟

– الرئيس: الذين سمعت أصواتهم من المؤتمر وغيرهم هم يعتقدون أن الخلاف بيننا والمشترك وعلى وجه الخصوص الإصلاح، بأنه مناورة، وأن هناك أجندة مع الإصلاح ، لكن هذا انتهى بخروج الإصلاح في حين مازال المؤتمر بالسلطة، فهؤلاء يعتقدون أن الإصلاح مازال له تأثير ولازال له وجود في المؤتمر، هذا على ما أعتقد وإذا افترضنا هكذا .

الجزيرة: ولكنهم يقولون أن المؤتمر مهمش وأن الرئيس مع مجموعة مقربة هي التي تحكم ..؟

– الرئيس : عملنا عمل مؤسسي .. لدينا البرلمان وفيه أغلبية للمؤتمر، والسلطة المحلية كذلك والشعب صوت بأغلبية للمؤتمر وصوت للرئيس .

الجزيرة: الشعب صوت للرئيس بناء على مشروع انتخابي يقال انه لم يمض به قدما .. الرئيس تحدث في آخر مقابلة مع صحيفة الوسط عن الفساد ومقارعته وقلتم لن أكون مظلة للفاسدين وتحدثت عن إنشاء هيئة لمكافحة الفساد وقد التقيت بأعضاء الهيئة وقلت لهم بأن يتحروا من قمة هرم السلطة إلى الأدنى .. إذا الحديث عن محاربة الفساد واضح لكن لم يحاكم فاسد بل العكس، تبدو الأمور وكأن شيئا لم يكن ؟

– الرئيس: أولا :نحن نعتبر أن البلد ديمقراطي وشمعة مضيئة في المنطقة وأي بلد ديمقراطي الحديث فيه عن الفساد أكثر مما هو في الواقع حقيقة.. لأن هناك ديمقراطية.. ففي البلدان غير الديمقراطية لا احد يستطيع أن يتحدث عن الفساد.. و جهودنا متواصلة لمكافحة الفساد فقد تم إحالة العديد من المخالفين إلى نيابة الأموال العامة.. ولا يمكن إدانتهم إلا في ضوء ما يقرره القضاء ..رغم أن هناك العديد من مرتكبي المخالفات بالعشرات والعشرينات من مختلف مؤسسات الدولة أحيلوا للمحاكمة، وباستطاعتك أن تأخذ هذه المعلومات من نيابة الأموال العامة.. أما القول أن البرنامج الانتخابي للرئيس لم ينفذ .. فهذا كلام غير صحيح، فقد قطعنا خطوات مهمة؛ لتعزيز استقلالية القضاء، وإنشاء هيئة مكافحة الفساد، وإنشاء لجنة عليا للمزايدات والمناقصات، وهي كانت من الأهداف الرئيسية التي تضمنها البرنامج الانتخابي .. أما البقية فهي الآن في طريقها للتنفيذ سواء توسيع صلاحيات السلطة المحلية وإنشاء حكم محلي و إنشاء غرفتين لمجلس النواب والشورى بالتساوي بين كل المحافظات،كل هذه كانت ضمن الوعود هناك ما تحقق والبقية في طريقه للتنفيذ .. ولكن لا أستطيع أن أقول هذا فاسد إلا بناءً على ادلة وهيئة مكافحة الفساد هي من تدين وليس أنا.

الجزيرة: بعض القضايا خرجت إلى البرلمان ولم يحكم عليها مثلا محمد عبدالاله القاضي هو عضو مجلس نواب وهو قريب من السلطة حملكم عدم محاسبة الفاسدين ؟

– الرئيس: هو الولد صرح لمصالحه الخاصة.. وهو إذا كان حمل الرئيس، صح هو كان أصله من الأشخاص الذين كانوا في لجنة التنمية